

المراقبة المستمرة تتم وفق مقاربات وتقنيات تقليدية

إذا كانت المراقبة المستمرة، تهدف إلى القياس والتعرف على ما اكتسبه المتعلمون من معارف ومفاهيم وتقنيات ومهارات، تهم جملة من الدروس والنشاطات التعليمية، من الضروري أن تكون انشطتها وتاريخها عينة ممثلة للكفايات النوعية لهذه الدروس، أي أن تمتاز بتبعية المجال المعرفي والمهاري، المراد قياسه، فإنها تهدف أيضا إلى الوقوف على المستوى المعرفي الحقيقي للمتعلّمين بالنسبة إلى الكفايات وما اكتسبه منها وتنتهي المراقبة المستمرة بإصدار حكم ثمة النقطة المنوطة لإنجاز المتعلم وأدائه في هذه المراقبة، وهي نقطة تؤثر على انتقاله أو عدم انتقاله إلى المستوى الدراسي الموالي، إذا كان هذا هو الهدف الأسمى الذي تمت الإشارة إليه في إحدى دعوات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فإن ما يجري ويبدو داخل مؤسساتنا التعليمية، يدعو إلى التوقف مليا وإعادة التفكير بضرورة النظر إليها بكثير من الجدية وأخذ التدابير الكفيلة بالحرص الإبقاء على مصداقية المراقبة المستمرة. ومعلوم أن نظام التعليمات والكفايات الخاص بالتلاميذ مختلف أسلاك التعليم، يطرح مشاكل عويصة وعديدة تعكس سلبا على معيار المنتج التربوي والتعليمي والتكويني بالمؤسسة المغربية، وذلك راجع إلى أسباب عديدة.

فبالنسبة إلى التعليم الابتدائي، يتم عادة التركيز على نهاية السنة على التقييم الإسهادي (الحصول على شهادة) الذي يركز بالدرجة الأولى على مدى تدبير المتعلمين من استغلال الكفايات الأساسية المطلوبة، غير أننا نلاحظ أن الكيفية التي يتم بها تقديم تلك الكفايات بعيدة كل البعد عن الهدف المنتظر منها، إذ يتم إعداد مواضيع للامتحان تدور حول المحتويات والمضامين والمعارف التصريحية فقط، الأمر الذي يفتح المجال لأغلب التلاميذ إلى اللجوء إلى أساليب الغش والتلبس والحيل، لأن المطلوب منهم هو استرجاع المعلومات وليس إنتاج المعارف وابتكار الأنشطة ومواجهة الوضعيات المشككة التي توضع بالمعوس مدى تحكم المتعلم في الكفايات.

هذا ناهيك عن أن معظم الأنشطة والمضامين التي تقدم لهؤلاء التلاميذ، تتم وفق المقاربات والتقنيات التقليدية التي تحتم على الأساتذة استكمال البرنامج حتى وإن كان ذلك بكيفية عابرة وسطحية، إضافة إلى أن عملية بناء مواضيع الامتحان، لا تعتمد على التنسيق بين الأساتذة وتحديد الأهم من المهم مما يقدم للتلاميذ. فهل بهذا الأسلوب التقييمي المرتجل، سنتمكن فعلا من التيقن بأن تلاميذ التعليم الابتدائي قد حصلوا على شهادة تؤهلهم إلى الولوج والترقي التعليم المقبل أي الإعدادي، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون شكليا وتحتكم فيه مساطر أخرى تتعلق بالخريطة الدراسية والنسبة المئوية المنتظرة. وأما بالنسبة إلى التعليم الثانوي الإعدادي، فإن مواجهة التلميذ بأساليب تقييمية مغايرة عن تلك التي كانت تعتمد في التعليم الابتدائي، إذ يجد التلميذ نفسه أمام استقلالية المواد وتنوع الأنشطة التعليمية والرغبة الضرورية في امتلاك كفايات أساسية لا بد منها لاستمرار في الممارسة التعليمية اللاحقة، حيث يتم اعتماد المراقبة المستمرة من طرف الأساتذة المتعددين واختلاف المعايير العتمدة في تقديمهم وتقييمهم للتلاميذ، الأمر الذي لا يساهم بشكل كبير في تطوير الممارسة التعليمية التعليمية من جهة وتنمية كفايات التلاميذ الأساسية من جهة ثانية، فتصبح العملية التقييمية منعزلة عن تلك الممارسة التعليمية وتعوق الأزمنة وتزيد من الفوارق ولا تفضي الأساس إلى تحسين المردودية والمنتج التعليمي والتكويني المنتظر، إذ أننا نجد المراقبة المستمرة ترتفع معدلاتها بشكل صاروخي بينما حصيلتها الامتحانات الجوهريّة تنزل بشكل ملفت للانتباه، الشيء الذي يطرح أكثر من علامة استفهام حول مصداقية هذه الإجراءات التقييمية والتدابير التربوية، مما يدفعنا إلى طرح عدة مشاكل حول التعليمات المستقبليّة ويجعل التلاميذ الذين يلجؤون للتعليم الثانوي التأهيلي أمام تحد كبير وصعوبة بالغة تدفع بأغلبهم إلى الفشل والإحباط وتراجع المردودية التعليمية.

من هنا، أكد أحد الأساتذة المهتمين بعملية التقييم، أن المسار الذي تتخذه مختلف العمليات والتدابير المعتمدة في نظام التقييم الخاص بالتعليم الثانوي الإعدادي، لا يصيب باناتا في الإصلاح البيداغوجي الذي اعتمدهت الوزارة الوصية والمتجلي في تبني بيداغوجيا الإدماج التي تركز على تمكن التلاميذ، والمتعلمين خاصة من الكفايات الأساسية والدفع بهم إلى إدماج مكتسباتهم وتعلماتهم لمواجهة الوضعيات ذات الهامات المعقدة التي قد يواجهونها في مسيرتهم المهنية والحياة. وقد حاولنا من خلال ذلك، يقول المصدر ذاته، بسط الكيفية التي تتم بها عملية تقييم تعلمات وكفايات تلاميذ التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي وأوصحنا أهم الثغرات والاختلالات التي تظلم هذه العملية وتزيد من تعميق أزمة المنظومة التربوية والتكوينية المغربية وكان هدفا من وراء ذلك أيضا لفت انتباه المسؤولين إلى ضرورة التحميل بإصلاح مثل هذه النقط السوداء من الممارسة التربوية والتكوينية واعتبارها من أولى الأولويات التي لا تحتمل الانتظار، سيما أننا نسمع من المسؤولين أن تدابير وإجراءات البرنامج الاستعجالي 2009/2012، قد انطلق تنفيذها وتصريفه على أرض الواقع، لكننا نتمسك ما هي المعايير التي دفعت بهم إلى اعتبار الإجراءات المتبعة بإصلاح النظام التقييمي التعليمي بؤجا ولا يستحق الكتاب الغوري على تغييره وتصحيحه، فمفروض البرنامج الاستعجالي الخاص بإعادة النظر في الكفايات والمشاكل التي تتخذ لتقييم أدوات وإنجازات التلاميذ، لا يطرح بدائل إجرائية، إلا إذا خرجت إلى حيز الوجود وتم تصريفها، حيث يمكن أن تشهد تجاوز أهم الاختلالات المصاحبة للنظام التقييمي الحالي.

وواضح أن شروط ومواصفات اختبار المراقبة المستمرة التي يتم بناؤها من لدن الأستاذ، تتطلب معرفة واضحة بالكفايات والمضمون المعرفي المدروس وتسنّد ذلك إلى تجربته التي اكتسبها، وإلى التقييمات التكوينية التي قام بها في مختلف مراحل دروسه.

أحمد ذوالرشاد (الجديدة)

إجراءات جديدة للإمتحانات الإسهادية

مسؤول جهوي طالب بإرغام المرشحين الأحرار على أداء 500 درهم مقابل اجتياز البكالوريا

تعد الامتحانات مرحلة تقييمية حاسمة في مسار التلميذ، إذ تسعى إلى تحديد مستوى استيعابه للمناهج المقدمة من طرف النظام التعليمي ومدى تفاعله الإيجابي معها. ونظرا إلى أهميتها محطة تربوية، يولي المشرفون على برامج التربية والتكوين أهمية بالغة في اختيار الآليات والأدوات التربوية الناجعة لرصد مكامن الضعف والقوة وإظهار الثغرات لتجاوزها، وتقوية التعلمات والمكتسبات في أفق البحث عن الحلول التربوية لدمج التلاميذ المتعثريين في السياق العام للنظام التعليمي الذي يتوخى في أهدافه ومراميه الكبرى: تكوين التلميذ المغربي القادر على الانخراط في سياق العولمة وتحدياتها الكبرى.



طرق اجتياز الامتحانات الإسهادية تتطلب إعادة النظر

(أحمد جرفي)

الابتدائية واعتماد المرور إلى السلك الإعدادي بنقط المراقبة المستمرة. ودعا جندي إلى تحديث عقلنة كل العمليات المرتبطة بتدبير الامتحانات وتمكين رؤساء مصالح الامتحانات بالأكاديميات من كسب التجربة خارج أرض الوطن لتطوير نظام الامتحانات التجريبية للمترشحين على الامتحانات.

وشدد جندي على ضرورة وضع نظام جديد لمراقبة وتفعيل الشواهد الطبية التي يقدمها المترشحون لإدارة بعد تغييبهم للاستفادة من الدورة الاستدراكية، مع خلق بوابة إلكترونية لفائدة التلاميذ للاستفادة من البيانات الخاصة بالمترشحين (الرقم الوطني) وجعلها رهن إشارة أبناء وأولياء التلاميذ.

سعيد فالح (بني ملال)

تتناهى والقيم التربوية. لذا يجب تفعيل أداء واجب إجراء الاختبارات (500 درهم) لتوفير كل مستلزمات الامتحان لهؤلاء (أوراق التحرير) التي تذهب لسدى جراء تغييبهم عن الحضور وقت الامتحانات. وأكد ضرورة إجراء اختبار أولي لفئة الأحرار من خلال إحداث مقر خاص بهم لتجنب المشاكل المترتبة عن تزايد أعداد المترشحين لاجتياز امتحانات البكالوريا. كما أشار إلى ضرورة مراجعة الامتحانات الجوهريّة لجعلها مكونا إضافيا إلى جانب المراقبة المستمرة للسنة الأولى لامتحانات البكالوريا، مع إدراج مادتى علوم الحياة والأرض والفيزياء ضمن المواد الممتحن فيها لامتحان الجوهري الموحد لنيل شهادة السلك الإعدادي، وإلغاء امتحان نيل شهادة الدروس

للإمتحانات والتفعيل الناجع لآلية التحفيز على تحسين الأداء المهني في تدبير الموارد البشرية للقطاع في إطار السعي إلى تطوير وتدقيق أدوات ومساطر إعداد مواضيع الامتحان الموحد الجهوي لنيل شهادة السلك الإعدادي، وتكليفها مع المستجيدات المتعلقة بالمناهج التربوية ومع الوضع المترتب عن أعمال مبدأ تعدد الكتاب المدرسي، عملت الوزارة على بلورة أداة منهجية في صيغة أطر مرجعية وطنية تم اعتماد بناء مواضيع اختبارات مختلف المواد المعنية بالامتحان المذكور بداية من الموسم الدراسي الحالي 2005-2006. كما تم إعداد هذه الأطر المرجعية والمصادقة عليها من طرف لجن وطنية تخصصية بتبشيرية للأكاديميات الجوهريّة للتربية والتكوين.

من جانب التقييم الجزائي للتعلمات، وبعد إنهاء إرساء أنظمة الامتحانات الإسهادية للأسلاك التعليمية الثلاثة كما حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تركزت جهودات الوزارة في العمل على تطوير المقاربات والمنهجيات، وعلى إقرار واعتماد معايير وطنية للجودة على مستوى المحطات الأساسية لسيرورة الامتحان ابتداء من بناء الاختبارات مروراً بإجراء هاته الأخيرة ثم إنجاز عملية التصحيح.

في هذا السياق، تم إقرار واعتماد أطر مرجعية وطنية خاصة بكل مادة من المواد المعنية بالامتحانات المدرسية الإسهادية مع الشروع في تقنين إجراء الامتحانات وتحديد مساطر التصحيح وكذا اعتماد البات وطنية لمراقبة جودة إنجاز مختلف العمليات المذكورة، وذلك في سياق العمل على إرساء الامتحان على أساس تعاقدي ملزم للأطراف المعنية واعتماد معايير محددة وموحدة تضمن للنتائج وللقرارات المترتبة عنها درجة مقبولة من المصادقة وكذا للمترشح الحق في الانتصاف وفي تكافؤ الفرص.

في السياق ذاته، وتنفيذاً للمخطط إصلاح مجال الامتحانات المدرسية التي شرعت الوزارة في إعداد وإحداث بنك وطني للأسئلة خاص بالامتحان الإسهادي لنهاية السلك الإعدادي، سيتم وضعه رهن إشارة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لتنظيم الامتحان المذكور برسم السنة الدراسية 2009 - 2010.

على مستوى آخر، وبالمخالفه ذاتها، تم العمل على توسيع دائرة تطبيق الإجراءات التطويرية المتخذة في مجال الامتحانات الإسهادية المدرسية لتشمل المباريات والامتحانات المهنية على تنوعها واختلافها: امتحانات الكفاءة التربوية وامتحانات الكفاءة المهنية، إضافة إلى مباريات ولوج مراكز تكوين الأطر وامتحانات التخرج منها، وذلك بهدف إجراء مبدأ

عبث في اختبارات السادسة ابتدائي والثالثة إعدادي

المتلاميذ المتميزين يطلب منهم إملاء الجواب بشكل جماعي على زملائهم: بل إن أساتذة بعض المدارس يكتبون التمارين وأجوبتها... ما يظهر المؤسسات بمسئوليات غير حقيقية، ويساهم في تزوير حقيقة النتائج، وزيادة غفلة الآراء الذين يعتقدون أن ابتناهم في مستوى مقبول إلى أن تظهر المفاجآت مستقبلا، وعندها لا يفتع الندم.

لذلك، يرى البعض أنه لا بد من إعادة النظر في هذه الامتحانات جملة وتفصيلا، بل لا بد من إصلاح النظام التقييمي برمته إن كنا فعلا نرؤم الدفع بمنظومتنا إلى الأمام، سيما أن جل الأساتذة والإداريين والمؤطرين التربويين مقتنعون بلا جدوى امتحانات هذين اللسنة الأولى وبالشكل الذي تجري به، خصوصا أن المؤسسات التعليمية وحدها هي التي تشرف على هذه الامتحانات، ما يعطي الانطباع بشكليتها، مع العلم أن الخريطة المدرسية هي التي تحدد، مسبقا، عدد الناجحين، بعض النظر عن نتائجهم التحصيلية ومستواهم... ولما تصل أفواج هؤلاء التلاميذ إلى المستويات العليا يكثف هول الكارثة!

وباعتبار أن التقييم مرحلة هامة في السيرورة التعليمية فإنه يحتاج إلى تخطيط محكم وإعداد جيد. من تمة لا بد من فتح هذا الملف، ومراجعة نظام التقييم والامتحانات والشهادات في مختلف الأسلاك، وعلى رأسها

يعتبر التقييم إحدى أهم حلقات أية منظومة تربوية، وذلك لتأثيره على باقي الحلقات، إلى درجة أن البعض يعتبر أن صلاح المنظومة التربوية من صلاح نظام التقييم، وفسادها من فساده.

ولعل إدراك المسؤولين لأهمية التقييم والامتحانات هو ما جعل الميثاق الوطني للتربية والتكوين يخصص الدعامة الخامسة لهما، ويضخ على إحداث الوكالة الوطنية للتقييم والتوجيه التي من شأنها، إن أحدثت، أن تسهم كثيرا في عقلنة عملية التقييم. وإن من ينظر إلى نظامنا التقييمي عموما، وامتحانات السنة السادسة ابتدائي والثالثة إعدادي على الخصوص، سيقف على بعض تجليات العبث التي تسود منظومتنا التربوية.

وسيتساءل عن الأسباب التي جعلت «المخطط الاستعجالي» لا يولي الأهمية اللازمة لهذا الموضوع رغم أهميته، ذلك أن امتحانات هذين المستويين معا يجريان في ظروف كفاوية تجعل لهما يتساوى عن الغاية والجدوى من إجرائهما، سيما أنهما يستهدفان تلاميذ صفار السن، خافتين، متوترين، وفي ظروف مناخية حارة جدا، وفي أقسام مكتظة، فتتقذ إلى أسبسط البنيات والتجهيزات... وفي شروط لا تربوية، إلى الشكل يساعد هؤلاء التلاميذ على الغش، فتوهما أن مؤسسته مستحصن على نتائج أعلى من باقي المؤسسات... حتى أن بعض

لطيبة العابدة: المجالس الإدارية ستعقد في يوليوز

اعتبرت لطيبة العابدة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، في لقاء مع «الصباح»، أن الشؤون المدرسية المقبل امتحان عسير لكل المسؤولين عن تدبير قطاع التربية والتكوين مركزيا وإقليميا ومحليا، بعد أن أقرت الحكومة ما طلب منها من تخصيص ميزانية إضافية لقطاع التربية والتكوين، وضاعفت كل الاعتمادات.

ودعت الوزارة كل المسؤولين الجهويين والإقليميين والمحليين على أن يعملوا كي يلمس الجميع أين صرفت تلك الميزانيات الإضافية، لأن الناس سيحسبون على ما سيلمسونه بالمؤسسات التعليمية وما سيظهر لهم من آثار، وليس على ما استقوله. وفي لقاء للوزارة مع «الصباح»، على هامش زيارتها لجهة سوس ماسة درعة، أوضحت العابدة أن عدم انعقاد المجالس الإدارية للأكاديميات إلى حد الآن لا يخلق أي إشكال قانوني، وأن هذه الأخيرة ستعقد خلال شهر يوليوز المقبل، بل ستسير الوزارة في اتجاه عقد دورتين لهذه المجالس هذه السنة، حسب الوزارة، كما ينص القانون على ذلك بعدد دورتين لها بداية شهر نونبر المقبل للمصادقة على ميزانية سنة 2010 لتفادي الانتظارات، واعترفت الوزارة أن قطاعها يعرف ضعفا داخليا من حيث التغطية والتواصل وزادت أن تقوية القطاع داخليا سيضمن انخراط باقي القطاعات الأخرى.

وأوضحت ل«الصباح» أن الدخول المدرسي المقبل يجب أن يكون مميّزا بما سيظهر للجان من برامج المخطط الاستعجالي الذي يجب أن تنعكس نتائجه مع هذا الدخول، وشددت على أن الإدارة المركزية تنتظر أن ترى وشركاؤها مظاهر تلك الاعتمادات المالية التي أضافتها الحكومة إلى ميزانية الوزارة التي تم ضخها في ميزانيات الأكاديميات، إذ عليها أن تنعكس، بشكل مباشر، على المؤسسات التعليمية.

وقالت إن الوزارة بصدد اتخاذ كل الإجراءات للتغلب على مختلف المشاكل الموضوعية، وتوفر شروط الاستقلال بكل ظروف العمل للتغلب على المهام الجسيمة، حيث لم يعد الحديث عن شخ في الموارد المالية بعد أن تمت مضاعفة كل من ميزانيته الاستثنائية والاستقلال، وقالت «علينا أن نغلب الهرم الإداري ليصبح الأستاذ على رأس الهرم، وكل الآليات يجب أن تصح في خدمة الأستاذ حتى يقوم بما هو

محمد إبراهيمي (أكادير)

إعلان بخصوص الموسم المدرسي 2010/2009

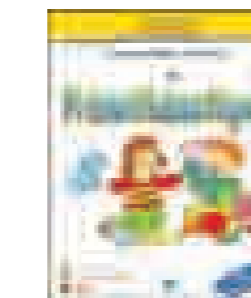
تتهي مؤسسة إديسوفت للنشر إلى علم زبائنها الكرام بصفة عامة وإلى السادة مدراء المدارس ورياض الأطفال والمشرّفين التربويين بها بصفة خاصة أنها وفي إطار مراجعة الكراسات المكونة للمجموعة التربوية «الميثاق» لمرحلة التعليم الأولي ورياض الأطفال.

تم تجديد الكراسات الخاصة باللغة الفرنسية وذلك استجابة لملاحظاتكم واقتراحاتكم ونزولا عند رغباتكم التي استقينها من اللقاءات المتعددة التي عقدناها في كافة ربوع المملكة.

كما نعتبطكم علما أنه قد تم تعزيز هذه الكراسات بمجموعة من الوسائط الديداكتيكية لتيسير العملية التعليمية التعلمية أمليين أن تكون عند حسن ظنكم معنيين عن استعدادنا لتلقي كافة الاقتراحات التي من شأنها الإسهام في الرفع من جودة المنتج التربوي.



Ensemble Pédagogique
"AL-MITAQ"
dans sa nouvelle
conception



Une boîte de matériel collectif adapté à chaque niveau pour aider l'éducatrice à gérer le quotidien de la classe.

Un nouveau guide pour chaque niveau afin de mieux gérer les activités selon la pédagogie des compétences.

إديسوفت
EDISOFT Edition

24, rue El Kadi Zemmouri - Habous - Casablanca
Tél. : 0522 44 91 08 - Fax : 0522 44 46 43
E-mail : edisoft@menara.ma